

# الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي

شوكت نحوود

مقدمة

تحدث هذه الورقة عن موضوعين اساسيين هما المياه والزراعة في الضفة الغربية المحتلة وهما القطاعان اللذان تعرضا بشكل رئيسي لاجراءات السيطرة والاحتواء من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

وتشكل الموارد المائية بالنسبة للتوسعية الاسرائيلية مفهوما مرادفاً لما يسمى بنظرية الامن القومي الاسرائيلي، فالوصايا القديمة لاحد مؤسسي دولة اسرائيل دافيد بن غوريون تجعل من منابع الليطاني الحدود الشمالية لدولة اسرائيل.

ومن هنا فقد حرصت اسرائيل منذ الساعات الاولى لاحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة على احكام قبضتها على مصادر المياه، وكما توضح الورقة فقد منعت سلطات الاحتلال السكان العرب من حفر آبار جديدة للري خاصة في منطقة وادي الاردن في حين قامت هي بحفر ٢٥ بئراً في نفس المنطقة وباعماق كبيرة تراوحت ما بين ٢٠٠ - ٧٥٠ متراً لتزود بالمياه مستوطناتها المقامة على اراض عربية مصادرة تشكل بحد ذاتها حوالي ٧٥٪ من المساحة الاجمالية للأراضي الزراعية في الأغوار، مما أدى الى نضوب ١٧ بئراً عربية والى ارتفاع نسبة الملوحة في الآبار الغربية التي كانت محفورة قبل عام ١٩٦٧. ولأن اسرائيل تدرك ان المياه والارض هما العنصران الاساسيان للزراعة في الضفة الغربية التي كانت محفورة قبل عام ١٩٦٧. الاستيطانية في الارض العربية فقد بدأت منذ اللحظات الاولى لاحتلالها بحملة مصادرة واسعة للاراضي العربية خاصة الزراعية منها، بهدف تجريد الفلاح العربي منها كخطوة اولى نحو اقتلاعه من ارضه وتهجييره.

وبالنظر لما لهذين العنصرين - الارض والمياه - من اهمية بالغة في استقرار الانسان وارتباطه بالارض كوطن وكمصدر للرزق، وبما انه ليس من السهل تهجير الانسان عن ارضه فقد عهدت سلطات الاحتلال الى مختلف الاساليب لتحويل المواطن من مزارع الى عامل مستأجر ليسهل عليها فيما بعد تهجييره. ومما يؤكد صحة ذلك التراجع الذي اصاب القطاع الزراعي سواء من حيث مساهمته في اجمالي الناتج القومي للضفة الغربية حيث تناقص من ٢٥٪ في بداية عام ١٩٦٦ الى حوالي ٢٦٪ في عام ١٩٧٩ (وفقاً لنشرة مكتب الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالاراضي المحتلة ١٩٨٠). كما أدى الى التناقص المستمر في قدرة القطاع الزراعي على استيعاب القوى العاملة حيث بلغت ٢١٪ لعام ١٩٧٩ بعد ان كان يستوعب ٤٦٪ من اجمالي قوة العمل في مطلع عام ١٩٦٧.

يعتري ذلك الى تناقص المساحة الزراعية المستغلة من قبل المواطنين العرب من ٢,٦ الى ١,٧ مليون واطى تناقص كميات المياه اللازمة للري بعد ان اصبحت خاضعة كلياً لسيطرة الاحتلال الاسرائيلية في الضفة.

ويتبين من الارقام المتوفرة ان اسرائيل تستغل سنوياً ٤٠-٥٠٪ من مجموع مياه الضفة الغربية خلال ميل العوض المائي للضفة باتجاه الغرب عدا عن الكميات التي تستهلكها المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية من خلال آبار الضخ التابعة لها او التي تملكها شركة ميكروت اسرائيلية وتقدر كمية ضخ هذه الآبار بحوالي ٤٠-٥٠٪ من المجموع الكلي للمياه المستهلكة عن طريق

الحيز الذي حدد لهذه الورقة يحد من القدرة على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن النظم الاسرائيلية الدائبة للسيطرة على المياه والزراعة في المناطق المحتلة. ومن هنا فقد تضمنت في حديثي على الضفة الغربية وحدها بسبب عدم توفر الارقام اللازمة والدقيقة عن قطاع المياه كما يلاحظ ان الارقام التي اعتمدت عليها هذه الورقة لم تتوقف في اغلبها عند سنة ١٩٧٩، ويعود ذلك الى ان الارقام التي يمكن الاطمئنان الى دقتها تتوقف عند هذه السنة، رغم ان لدينا ارقاماً للسنتين السابقتين ولكنها تحت البحث والتدقيق.

الآن ذلك لا يمنعنا من الاشارة الى التغييرات الواسعة النطاق التي حدثت وخاصة في مجالات الزراعة والارض والاستيطان والمياه خلال السنوات التي تلت (٨٠، ٨١، ١٩٨٢) فاذا كانت الممارسات الاجمالية التي صادرتها سلطات الاحتلال من اراضي الضفة الغربية منذ حزيران ١٩٦٧ حتى ايار ١٩٧٩ قد بلغت ١,٥٠٨,٧٠٤ دونما اقيمت عليها حتى ذلك التاريخ ٨٢ مستوطنة فان الرقم الحالي للمساحات المصادرة في الضفة الغربية حتى تشرين اول ١٩٨٢ وصل الى ٢,٤٠٧,١٢١ دونما باعد المستوطنات التي اقيمت حتى هذا التاريخ فقد وصل الى ١٢٩ مستوطنة. ولا يدخل في ذلك المبلغ المستوطنات التي قررت حكومة بيغن انشاءها في الضفة والقطاع وعددها عشرون مستوطنة اقيمت في اطار الخطة الاستيطانية الشاملة التي اعلنت عنها حكومة بيغن مؤخراً كرد على مبادرة رئيس الامريكى السيد ريغن، وهي خطة تهدف الى توطين مائة الف مستوطن في ١٦٠ مستوطنة في الضفة خلال السنوات الخمس القادمة.

وبعد فان هذه الورقة محاولة متواضعة للقاء الضوء على الاوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطنون العرب في المناطق المحتلة والمرتبطة بالموضوعين الرئيسيين الزراعة والمياه ومن ثم الارض.